مبادرة عمالية حركت مشاعر السكان ودفعتهم الى التمرد ▫ سلطات العدو ترفض الرضوخ لقرار المحكمة العليا خوفاً من خلق سابقة

موضوع الغلاف

القصة الكاملة لقضية قريتي أقرت وكفربرعم :

القضية داخل الكيان الصهيوني وردود الفعل عليها

المحتلة ٢١ قرية عربية لاقت نفس مصير "أقرت وكفربرعم"

تأثيرات ▫ في فلسطين

ما تزال قضية اقرت وكفربرعم في فلسطين المحتلة تتفاعل وتشغل اوساط العدو ، وتحرك الجدل القائم في القدس حول مسالة مطالبة سكان القريتين بالعودة اليهما .

ولكن اذا كانت لهذه الضجة التي اثارتها « الاقلية » العربية في الارض المحتلة ، منذ اواخر شهر حزيران الماضي ، لها دلالاتها العميقة لكونها ايضا تحدث في هذه الفترة بالذات ، فان لقضية اقرت وكفربرعم علامات فارقة . فقد نزح الاهالي عن القريتين بطلب من الجيش الاسرائيلي في سنة ١٩٤٨ ، لاسباب امنية مزعومة ، ومع وعد بالعودة اليهما في خلال بضعة اسابيع . ولكنهم خذلوا كما خذل غيرهم في القرى الاخرى في انحاء فلسطين امثالهم . ومع ذلك تمكن الاهالي بعد بضعة سنوات من الاستحصال على قرار من المحكمة الاسرائيلية العليا ، بالعودة الى قريتيهما . وترفض السلطات الاسرائيلية حتى اليوم ، السماح بتنفيذ قرار المحكمة كلما تجددت مطالبة الاهالي بالعودة خلال السنوات العشرين الماضية . ولكنهم في هذه المرة اعطوا مطالبهم طابع تحدي وتمرد ، واثاروا استقطابا حول قضيتهم في اسرائيل ، بحيث انقسمت ردود الفعل بوضوح ، بين مؤيدين لعودتهم ومعارضين .

ولكن كما ان سكان قريتي اقرت وكفربرعم في انتفاضتهم الاخيرة لم يتخطوا حدود المطالبة بمجرد العودة الى داخل اطار القضية الشاملة للاغتصاب الصهيوني لفلسطين ، ويكونهم جزءا من الشعب العربي الفلسطيني ، كذلك فان المؤيدين لم يذهبوا الى ابعد من حدود تاييد سكان اقرت وكفر برعم فحسب ، برغم وجود ٢١ قرية عربية اخرى في فلسطين المحتلة ، كان مصيرها مماثلا لمصير اقرت وكفربرعم ، طرد الاسرائيليون سكانها وازالوا معالمها ، واقاموا عليها المستعمرات اليهودية . هذا في الوقت الذي ذهب فيه المعارضون الى ابعد من حدود القريتين في معارضتهم ، عندما كانوا يبررون قرار الحكومة بالاشارة الى الخشية من خلق سابقة للقرى العربية الاخرى المغتصبة .

● من التعاون الى الخذلان ●

كفربرعم قرية عربية في مقاطعة صفد شمالي فلسطين ، في اواسط الجليل الاعلى ، قرب الحدود اللبنانية ، اجبر اهلها (واكثريتهم من الطائفة المارونية) على النزوح عنها في عام ١٩٤٨ لاسباب امنية مزعومة ، باعتبارها منطقة محاذية للحدود العربية ، وبالتالي منطقة عسكرية ، فالتجاوا الى قرية الرامة .

واقرت قرية عربية اخرى ، هي بدورها في الجليل الاعلى ، وعلى بعد ٥ كيلومترات من قرية راميا اللبنانية ، التي ذاع صيتها مؤخرا عندما نصبت القوات الاسرائيلية فيها كمينا للوفد العسكري السوري الذي كان يزور لبنان . وقد واجهت اقرت مصيرا مماثلا لكفربرعم .

وتكاد تبدو قصة اقرت وكفربرعم كقصة بالو وبيت نوبا وغيرها من القرى العربية ، قصة كل شبر من فلسطين المحتله ، لولا انها ليست كذلك بالضبط .

« فقد تعاون اهالي اقرت وكفربرعم مع القوات الصهيونية في حرب ١٩٤٨ ، واعتبروا المغتصبين محررين ، وقدموا لهم ما استطاعوا من مساعدة : لقد فتحوا لهم بيوتهم وقلوبهم وشاركوهم طعامهم وشرابهم ، وقدموا اسرتهم للمرضى منهم وللمنعبين » .. (حسب ما جاء في نبذة تاريخية بصورة اعلان ، نشره ناطقون باسم اهالي القريتين في صحيفة جيروزاليم بوست بتاريخ ٦ تموز ١٩٧٢)

وبعد هذا التعاون المخزي من قبل البعض آنذاك ، طلب الجيش الاسرائيلي من الاهالي اخلاء القريتين على ان يعودوا اليها بعد خمسة عشر يوما ، وذلك لاسباب امنية . واكتشف الاهالي الخدعة فيما بعد ، فرفعوا قضيتهم الى المحكمة الاسرائيلية العليا التي حكمت في سنة ١٩٥٢ ، بعودتهم .

ولكن الذي حصل ان الاهالي منعوا من العودة ، بل وقام الجيش الاسرائيلي بنسف كافة بيوت كفربرعم ، ومهدت البولدوزر الارض ليقيم « الكيبوتز الوطني » عليها مستعمرة اسكن فيها مهاجرين يهود من فرنسا وشمال افريقيا ، واطلق عليها اسم « برعام » . وتحول بعض اهالي القرية الى عمال زراعيين في اراضيهم السابقة ، بينما تشتت الاخرون في انحاء البلاد .

اما قرية اقرت ، فقد حرص الجيش الاسرائيلي على نسفها في ليلة الميلاد في ١٩٥١/١٢/٢٥ !

ومنذ استحصالهم على قرار المحكمة العليا واهالي القريتين يحاولون العودة من دون جدوى ، وكانوا في الوقت نفسه يرفضون باستمرار قبول عرض السلطات الاسرائيلية بالتعويض عليهم مقابل تخليهم نهائيا عن المطالبة بقراهم .

● بداية العاصفة : مبادرة العمال ●

لقد بدأت عاصفة اقرت وكفربرعم عندما قام المطران يوسف ريا ، كبير اساقفة الروم الكاثوليك في الارض المحتلة ، بارسال عدد من العمال العرب من اهالي اقرت ، الى القرية المهجورة قسرا ، لترميم الكنيسة فيها ، التي مضى عليها زمن طويل من دون عناية .

وقد توجه العمال الى اقرت وباشروا باصلاح الكنيسة . وهناك على ما يبدو تجدد الحنين الى الارض ، وقرر هؤلاء العمال ، الذين عاشوا سنوات من المطالبة غير المجدية بالعودة ، بالبقاء والاستيطان في قريتهم .

واجذبت مبادرتهم تلك بقية الاهالي الذين قرروا تجديد مطالبتهم بالعودة الى قريتهم ، على اثر اعلان وزير الدفاع دايان ، بانه لا ينوي المطالبة بتجديد قانون مناطق الامن في نهاية سنة ١٩٧٢ ، الامر الذي دعا الاهالي الى الظن بان عدم تجديد القانون يسمح لهم بصورة اليه ، بالعودة الى قريتهم .

وهنا قامت الضجة الكبرى ، عاصفة سياسية ، وحاول المطران يوسف ريا في البداية ، اقناع العمال العرب بالعودة الى الرامة وانهاء الامر ، وبحت ضغط سلطات الاحتلال الصهيوني ، اعلن المطران بانه قد تخلى عن فكره ترميم الكنيسة بسبب العاصفة السياسية التي هبت .

ولكن السكان لم يعيروا القرار اهتمامهم واعلنوا الاعتصام حتى توافق السلطات الاسرائيلية على تنفيذ القرار القاضي بعودتهم الى قريتهم . وكانت ردودهم على اسئلة الصحفيين والناس الذين توافدوا الى هناك يستطلعون انباء هذه الانتفاضة للاقلية العربية ، تدور كلها حول حقهم في العودة الى ارضهم :

■ لماذا قررتم العودة الان الى اقرت بعد اربع وعشرين سنة ؟

– لانها قريتنا والارض ارضنا ..

■ اذا سمح لكم بالعودة للاقامة هنا ، فكم تقدر عدد العائدين ؟

– جميع عائلات اقرت .

■ ولكن لا يوجد اي بيت في هذه القرية ، فاين سيقيمون ؟

– يقوم كل منا بمساعدة الاخر ، وهكذا نساعد انفسنا .

■ هنالك مادة جرى عليها اثناء اقرت الموجودون في القرى المجاورة وهي دفن مواتهم في قريتهم فلماذا ؟

– ان الوطن غال على كل انسان، واي قبيح لنا بدون اراضينا

وفشلت مساعي المطران ريا في اقناع سكان اقرت بالعدول عن المطالبة بعودتهم « بالقوة » . وتطور الوضع الى ان وصل حدود اعتصام ٣٠٠ شخص بين رجل وامراة وطفل من سكان اقرت في كنيسة القرية . كما تطور طي قريه كفربرعم عندما نام في خرائب القرية المهجورة حوالي مئة شخص من سكانها المعتصمين ، وشاركهم بعض الشباب اليساريين من القدس ، رغم معارضة السكان لهذه الخطوة . واعتقل اربعه عشر شابا وفتاه اثناء الاشتباك بين السكان وبين الشرطة خلال محاولة العوده الى كفربرعم . بحيث اسبغ القضية بين سكان القريتين وبين السلطات الاسرائيليه ، واتخذت طابع التحدي والتمرد .

وكان هؤلاء قد كرروا رفضهم للاقتراح الاسرائيلي القديم والذي كررته غولدا مائير على اثر عملية التحدي الاخيره ، بقبول تعويضات على ممتلكاتهم في القريتين مقابل الكف عن المطالبة بالعوده . بل وعبر المعتصمون في اقرت عن تفضيلهم الهجره من البلاد ، في حال عدم السماح لهم بالعودة الى قريتهم !

● رد الفعل الرسمي استحالة العودة ●

وكانت اولى ردات الفعل تجاه هذه الحركه الاخيره التي وصلت حدود التمرد والتحدي من قبل السكان العرب ، الى محاوله العودة ونقل اثاث بعض البيوت الى قريتهم ، ثم حدود الاشتباك مع القوات الاسرائيليه التي حاولت اخراجهم بالقوه ، كانت اولى ردات الفعل الرسميه تصريح شموئيل توليدانو ، مستشار غولدا مائير للشؤون العربية ، والذي قال فيه لمراسل اذاعه اسرائيل بانه لن يسمح للاجئي قريتي اقرت وكفربرعم بالعودة للاقامة فيها ، ولكنه « لا يمانع في ترميم الكنائس في القرى » !

وقد فشل الاجتماع الذي عقد بين المطران ريا وبين غولدا مائير لبحث قضية القريتين ، واعلن المطران بان رئيسه الوزراء لم تعرض اية مقترحات جديدة ، وبان الحكومة قد خلقت « نقره مقدسه » اسمها الامن . ولكنه في الوقت نفسه اعلن عن عدوله عن فكرة عرض القضية على الغاليكان ، كما كان يعتزم في اول الامر ، لانه حسب قوله « ينبغي غسل الغسل القذر داخل المنزل » . ولكن من الواضح بان عدوله كان نتيجة ضغط الحكومة عليه .

وذكر بان ما عرضه مائير كان تكرارا منها بان الحكومه الاسرائيلية سعت لاعاده بوطن اهالي اقرت وكفربرعم عن طريق دفع التعويضات ومنح الاراضي وتقديم المساعدات لانشاء ابنية جديدة . وعرضت بالتالي على السكان خيارين : اما ان يقبلوا بالحصول على ابنية حكومية او يحصلوا على مساعدات مادية واذن باقامة ابنية خاصه .

وكررت في الوقت نفسه بان اعادة سكان اقرت وكفربرعم الى قريتيهم امر مستحيل . ولكنها اشارت الى ان الاعتبار الامني لم يكن السبب الوحيد لقرار الحكومة، لان اهالي اقرت وكفربرعم كانوا « مخلصين لدوله اسرائيل وانهم تصرفوا الى الان ، ضمن نطاق القانون » . ولكنها حذرت من ان السكان لن يجنوا خيرا من قيامهم بأعمال تخالف القانون ، كالاشتباك الذي وقع بينهم وبين رجال الشرطة !

وكان حاييم بارليف وزير الجاره والمشاعه ، هو الذي حدد الاسباب الاخرى لموقف الحكومة الرافض تنفيذ قرار المحكمه العليا وقبول عودة سكان القريتين . قال بارليف : « قبل كل شيء هنالك قضية امنية . توجد اهميه كبرى لعدد من قرى الاقليات مع الحدود اللبنانيه ويجب عدم زيادة هذا العدد . وبالاضافه الى الناحية الامنيه ، هنالك قضيه اخرى تتعلق بسكان اعدوا هم ايضا عن قراهم مثل اهالي كفربرعم ، اثناء حرب ١٩٤٨ . ان هذا الوضع يشكل ماساه بالنسبة لهؤلاء ، وقضيه صعبة بالنسبه لدوله اسرائيل . فاذا ما قمنا باعاده اهالي كفربرعم الان ، فاننا يكون بذلك قد سجلنا سابقه . وهنالك قرى اخرى لا اعرف بالضبط عددها اعد اهاليها ، ومن المحتمل ان تكون العدد ١٩ قرية . فماذا سنقول لهؤلاء اليعيه ؟ هل نقول لهم باننا سمحنا لاهالي كفربرعم بالعوده لانهم موارنه ، ولن نسمح لكم لانكم مسلمون ؟ ان دوله اسرائيل على استعداد، لاعطاء اهالي كفربرعم تعويضا كاملا عن املاكهم واكثر من كامل » (!)

ويجدر الاشاره هنا الى ان الوزير ايغال الون قد صوت الى جانب ارجاع سكان كفربرعم واقرت الى قريتيهما ، اثناء بحث الموضوع في الوزاره . ولكنه عندما سئل الى جانب من سيصوت ، في حال قيام سكان قرى اخرى بتقديم طلب لاعادتهم هم ايضا الى قراهم التي اعدوا عنها ، اجاب بكل وضوح قائلا : « اذا قدمت طلبات جديدة للحكومة بالاضافة الى الطلب الذي تقدم به اهالي كفربرعم واقرت فسأصوت ضد هذه الطلبات . وانا اعتبر قضية اهالي كفربرعم واقرت قضية خاصة وفريده من نوعها » (!)

ولم تكن موقف الهستدروت يختلف عن الموقف الرسمي للحكومة فقد اسفت اللجنة التنفيذيه للهستدروت من جدول اعمالها باغلبية كبيره ، الاقتراحات التي تقدم بها يعقوب رفتن من كتله « تحالف اليسار » واليكس ماسيس من « هعولام هازيه » ، لمناقشه قضيه مبعدي اقرت وكفربرعم . وكان رفتن قد دعا الهستدروت الى مطالبة الحكومه باعادة بحث الموضوع لمعارض قرارها حول القريتين مع سياسة اسرائيل المعلنه .

بالطبع برر الهستدروت هذا الموقف بحجه انه لا يملك صلاحيه لبحث هذا الموضوع لان له صبغة امنية وسياسية ، وبان الحكومة والكنيست هي الوحيده التي تملك صلاحيه بحث هذا الموضوع !

● ردة الفعل العامة : تأييد وتخوف من سابقة ●

كانت اول رده فعل على هذا الصعيد ، من مسوطني شومره الذين يستغلون جزءا من اراضي اقرت . وقد عبر سكرتير المستوطنة عن مخاوفه من حركة سكان القريه للعودة عندما قال : « لن يقبل سكان المستوطنة العيش معهم ، لان ارضنا لن تعود ، فنصبح لهم . ان حياة المستوطنين الحاليين صعبه جدا ولن يكون بالامكان الحصول على دخل كاف اذا ما شاركنا اي عيشنا شركاء جدد ، كما لن يكون لاولادنا مستقبل هنا » .

اما على صعيد الصحافه الاسرائيليه التي خصصت صفحاتها الاولى لقضيه القريتين ، فقد اتفقت جميعها بان « العنف والاصطدام بالشرطة لن يؤدي الى اية فائده ، وانما سيلحق الضرر بقضيه المبعدين » ، ودعت السكان الى « الالتزام بالقانون » متجاهله في الوقت نفسه القرار الصادر عن المحكمه العليا والقاضي بعودة سكان القريتين الى قريتيهما ، وهو القرار الذي تتجاهله الحكومه الاسرائيليه منذ عشرين سنة ، ويحاول السكان اليوم تنفيذه .

وذهبت بعض هذه الصحف الى انتقاد الجهات المؤيده لقضيه عودة سكان اقرت وكفربرعم ، واتهمت اخرى الجهات اليساريه بالتحريض في هذه القضيه ، وقد تبنت هذه الصحف بالطبع الحجه الامنيه التي تقول بها الحكومه .

فقالت « دافار » مهدده : « ان كل من عبر عن تاييده لقضيه اهالي كفربرعم سيأسف لخروج هذا النضال عن نطاق القانون » واضافت بان الاعتبار الامني كان يجب الا يكون العامل الحاسم في هذه القضيه ، « ولكن بعد ان جرى حسم للموضوع داخل الحكومه فيجب تقبل قرار الحكومة واحترامه .. ان الاصطدامات مع الشرطه والوجه الى جهات خارجيه مثل الغايكان لن يؤدي الا الى الحاق الضرر بقضيه المبعدين » (!)

ودعت صحفه « هارتس » من جهتها ايضا ، اهالي كفربرعم الى احترام قوانين الدوله والى عدم مخالفة اوامر الشرطه ، مؤكده بان حرق الغايون من قبلهم لن يحول دون الحكومه وتنفيذ قرارها .. وان عليهم التصرف كمواطنين مساوين في الحقوق والواجبات (!)

اما صحفه « معاريف » فقالت في الاتجاه نفسه بان المبعدين « اساءوا فهم الروح التي سادت بين قسم من الجماهير حول قرار الحكومه بعدم اعادتهم الى قريتهم ، وبان التظاهر ومقاومه رجال الشرطه سيؤدي الى نتائج عكسيه (!)

واضافت الصحفة تقول : « ان السبيل الذي قد تؤثر على الحكومة وتحملها على العدول عن موقفها هو عكس الاسلوب الذي تصرف على ضوئه المبعدون » ، وهي في هذا القول قد تجاهلت تجاهلا تاما ، اعلان غولدا مائير استحاله قبول الحكومه باعاده سكان اقرت وكفربرعم الى قريتيهما !

وقد ذهبت بعض الصحف الى ابعد من مساله تبني موقف الحكومه ، وراحت تتهم بعض الجهات بتحريض السكان واستغلال القضيه لمهاجمه الحكومه . فقالت « شعاريم » بان قضيه كفربرعم برزت بسبب « التحريض الذي تمارسه اليسار في قضيه امنيه وسياسيه يقع ضمن نطاق مسؤوليات الحكومه والجهات الامنيه المختصه » . وقالت « هومودبع » بان الاحداث الجاريه حاليا هي تعبير عن التمرد على قرار الحكومه ، وتعبرت عن قلقها لكون بعض اليهود بالذات يستغلون القضيه « للتجريح بالحكومه » (!)

اما صحفه « جيروزاليم بوست » فقد عبرت عن شكوكها في دوافع الشخصيات والاحزاب التي تؤيد اهالي اقرت وكفر برعم . وترى الصحيفه ان هؤلاء يبغون من وراء تاييدهم الاصطدام مع الحكومة لا غير . واتهمت الصحيفه مستشار رئيسة الحكومة تولدانو بانه شجع القرويين واوهمهم بانه سيسمح لهم بالعوده . كما اتهمت نائب رئيسه الحكومة الون ، ايضا بالايحاء للمبعدين بان الحكومه قررت ارجاعهم !

كذلك تولى العديد من المعلقين الاسرائيليين مهمة توضيح وجهه نظر السلطات الاسرائيليه التي ترفض الاستجابة لطلب اهالي القريتين . فكتب يهودا اربنيل في « هارتس » يقول : « قد تكون النتيجه الان ان يطالب اخرون بالعوده كاهالي قرية القابسية وام الفرج شرقي نهاريا ، التي اخليت ايضا بامر عسكري .. » وقال دان مرغليت : « قد تصر عودتهم – اهالي اقرت – الى القرية ، بانها رضوخ من جانب الحكومة للضغوط . ان رضوخا كهذا قد يشجع مزيدا من الضغوط .. ماذا سيكون شان عرب اخرين اجلوا عن قراهم في سنه ١٩٤٨ ؟ ماذا سيكون شان اولئك الذين اضطروا الى ترك ممتلكاتهم .. ويريدون العوده اليها ؟ ومن يستطيع ان يطلب تسييج المناطق في رفح سنه ١٩٧٢ ، اذا كانت العجله تعود الى الوراء في اقرت ؟ » (!)

وفي ذات الاتجاه كتب نيدي بروس في « دافار » يقول بان التبرير الاكبر هو الاسبقية : « اذا سمحنا لسكان كفربرعم واقرت بالعودة الى قريتيهما بعد ٢٥ سنة ، فستخلق وضعا اساسيا قد تكون له انعكاسات على مساله اللاجئين باكملها . ماذا سنقول عندئذ لعرب يافا او بيت محسير الذين سيطالبون بالعودة الى اماكنهم ؟ فمن الواضح كالشمس انهم سيعتمدون في مطالبتهم على حالتي اقرت وكفربرعم » (!)

ومن جهه اخرى ، اثارت حركة سكان القريتين تاييدا لها في بعض الاوساط الاسرائيلية . ولكن كما ان حركه هؤلاء الاهالي لم تخرج عن نطاق المطالبة بعودتهم هم الى قريتيهما ، كذلك فان هذا التاييد حرص على اعتبار قضية اقرت وكفربرعم موضوعا فريدا من نوعه ، برغم وجود ٢١ قرية فلسطينية اخرى لاقت نفس مصير اقرت وكفربرعم .

فمن جهه دعا عضو الكنيست ، والكرنر السابق لحزب العمل ، اريه الياف الحكومة الى اعادة النظر في قرارها المتعلق بمقلمي قريتي اقرت وكفربرعم ، واضاف ان موضوع القريتين فريد من نوعه ، كما دعاها لتشكيل لجنة مختصة لدراسة القضية مجددا ، كذلك دعت اللجنه السياسية لحزب المابام الى عقد اجتماع عاجل للتجمع العمالي لبحث التطورات الاخيرة في كفربرعم واقرت ومشارف رفح .

ومن جهه ابرق الجيل الشاب في حزب مابام الى رئيسة الحكومة محتجا على عملية الاجلاء بالقوة لاهالي كفربرعم . كما طالبوا بالافراج عن كافة المعتقلين والعدول عن قرار الحكومة لتمكين السكان من العوده الى قريتهم .

ومن جهه اخرى قامت مظاهرة تاييد ضمت عشرات من المجموعات اليسارية امام مكتب رئيسة الحكومة ، دعت اليها اللجنة الشعبية لمبعدي اقرت وكفربرعم . وقد شوهد بين المتظاهرين عضو الكنيست اوري افنيري ودان بن اموتس وعاموس كينان . وقد تزعم افنيري لجنة جماهيريه للعمل من اجل سكان اقرت وكفربرعم ، ودعا الى عقد جلسة عاجله للكنيست لمناقشة تصرفات الشرطة في كفربرعم ، كما توجه حزب راكاح بطلب مماثل . وقد تعرض القريقان لتهمة « محاوله استغلال الفرص التي اتيحت لهم لتحطيم الروح المعنوية لسكان المستوطنات ولاحداث غليان في اوساط الاقلية العربية مما يضر بامن الدوله ويسيء الى العلاقات بين الشعبين » (!)

كذلك ابدت مجموعة من الادباء مطالب اهالي اقرت وكفربرعم ، وقد تبين ذلك بعد اجماع بين غولدا مائير ، ووفد من الادباء كان قد طلب بعض التوضيحات بخصوص قرار الحكومة بعدم ارجاع السكان الى قريتيهما . فقد صرح الاديب حاييم عوزي الذي ترأس الوفد ، بوجود اختلافات في وجهات النظر ، ولم تكن آراء جميع الادباء موحدة حول الموضوع ، وبان قسما من الادباء خرجوا بشعور بعدم الاقناع .

وقال احد اعضاء الوفد ، عاموس عوز ملخصا المقابلة ، بانه « لم تكن هناك موافقه عامة بين المشتركين انفسهم من جهه ، وبينهم وبين رئيسة الوزراء والوزير غاليلي من جهة اخرى .. وتحضحا انا اعتقد بان قرار الحكومه يعتبر قرارا خطيرا ، والاسباب التي وردت لتعليل هذا القرار خاطئة ومضلله » .

ان قضية قريتي كفربرعم واقرت هي في الواقع قضية ٢١ قريه اخرى ازيلت تماما من الوجود وطرد اهلها منها واقيمت مكانها مستعمرات اسرائيليه بحجه « اسباب تتعلق بالامن » .

بعد توقيع الخرائط في اتفاقات رودس ، بلغ عدد السكان العرب في داخل فلسطين المحتله ١,٦ الاف نسمة . وفي اواخر حرب ١٩٤٨ ، عاد الى « اسرائيل » نحو ٢٥٠٥ الف عربي . وبرغم انه لم يتم بعد استخلاص نتائج احصاء السكان الاخير ، ينبغي الافتراض بان عددهم يصل اليوم الى نحو نصف مليون نسمة – حسب ما ورد في « هارتس » في مقال لخمان مينبان .

ومن بين هذا العدد ، هناك حوالي ١٠ الاف عربي يقطنون شمال البلاد ، يعرفون « كلاجئين في الداخل » ، او كمبعدين . لذا ، فرغم ان حركة التمرد والتحدي التي قام بها سكان اقرت وكفربرعم واصرارهم على العودة ، وفشل محاولات الوسط بينهم وبين السلطات الاسرائيلية ، هي حركه لها ابعاد هامة برغم كونها تتم في اطار محدود جدا في الوقت الحاضر ، وبصورة خاصة ، لانها تحدث في هذه الفترة بالذات ، حيث تشهد المقاومة الفلسطينيه حاله انحسار عامة .

لقد سال مراسل الاذاعة الاسرائيلية قائد شرطة المنطقة الشمالية مستفسرا ما اذا كان يعتقد بان مقاومة السكان للشرطة كانت منظمة وكان رد القائد بالايجاب ، بانها بالطبع كانت منظمة ، وبانهم سيحاولون معرفة المخططين لها – في الواقع ، ان وصول المقاومة العربية في الداخل الى سكان اقرت وكفربرعم ، في حركتهم من اجل استعادة قراهم هو الذي سينقل حركة التمرد المحدودة هذه الى المضمون الاوسع لمقاومة الاغتصاب الصهيوني لفلسطين ■

هكذا ... دائماً

فارق كبير بين مواقف الجماهير ومواقف الزعماء

□ هذه الرسالة موجهة من المطران يوسف ريا الى السلطات الاسرائيلية نشرتها صحيفة « جيروزاليم بوست » بتاريخ ٦ تموز ، ١٩٧٢ ، وذلك من ضمن الجهود التي يقوم بها لدى الحكومة للسماح بعودة سكان اقرت وكفربرعم الى قريتيهما ، ويلاحظ فيها التركيز على الولاء لدولة اسرائيل ، والتذكير بالدور الذي لعبه سكان القريتين مساندة لقوات الاحتلال الصهيوني ، في سنة ١٩٤٨ .

« انني اتوجه اليكم باسم مسيحيي القريتين ، كفربرعم واقرت في جبال الجليل .

لقد اعترفت المحكمة الاسرائيلية العليا في ٣١ تموز ، ١٩٥١ ، بحقنا في العودة الى قرانا .

لقد انتظرنا طوال هذه السنوات الاربع والعشرين ، منذ حرب ١٩٤٨ ، بصبر وروية احتراما لحكومتنا وباخلاص ، في زمن الحرب والاضطراب، وفي زمن السلم. لقد عشنا طوال هذه السنوات في ظروف غير انسانية مشتتين في انحاء بلادنا كلاجئين في وطننا ، نعيش بالكثير من الحرمان والمعاناة . لقد انتظرنا بصبر ان تتحقق العدالة ، واليوم بعد كل هذه السنوات نريد ان نطلب من حكومتنا بان توضح هذه العدالة وتقولها علنا بالتنفيذ الفوري .

اننا نعرف بانكم اشقاؤنا اليهود وحكومتنا ، تعطلون على قضيتنا . لقد قبتم لالاف السنين في حنين لوطنكم وارضكم. والان حصلتم على وطنكم وارضكم . ونحن كنا رضخنا واعطينا بارادتنا ما اخذتموه منا ، قريتينا .

في بداية حرب ١٩٤٨ استقبلنا جنودكم في بيوتنا ، حييناهم كمحررين ، تخلينا عن اسرتنا حتى يستطيعون الراحة والنوم بسلام وبراحة ما بين المعارك وشاركناهم الماء والطعام. وعرض بعض رجالنا ارواحهم للخطر عندما ازالوا الالغام والالغام التي زرعها حول قرية اقرت جيش التحرير المزعوم – جيش الفاوفجي – في هذه العملية قتل بعض رجالنا وجرح بعضهم . واذا كنا قد عرضنا انفسنا الى الخطر في ذلك الوقت فما الذي لا نفعله اليوم لنحافظ على امن بلدنا اسرائيل ؟ خلال الاربع وعشرين سنة لم يشترك او حتى يشتبه في فرد واحد من قرانا كخطر – امني – على البلاد .

ومن بعد ان استقبلنا الجنود الاسرائيليين في بيوتنا ، وثقنا بهم وصدقنا كلمة شرف الجيش بالسماح لنا بالعودة اذا ما اخلينا بيوتنا لخمسة عشر يوما فقط . ولذا تركنا بيوتنا واراضينا دون ان يكون لدينا شك بان هؤلاء الذين عانوا كثيرا من الاضطهاد «التمييز سيرتكبون بحقنا اي مظالم .

وفي ٣١ تموز ١٩٥١ ، اعترفت محكمة العدل العليا التي طالما امنا بها وسنظل نثق بها ، اعترفت بشدة بحقنا بالعودة الى اراضينا . نريد ان يعرف شعب اسرائيل بان المحكمة العليا لو لم تعترف بهذا الحق فيما بعد ، لكنا قد اصبحنا مشردين ، بدون ارض ، بدون بيوت ، بدون عمل ، بدون مستقبل .

الان لا تدعو السياسة والساسة يشوهون صورة العدل الجميلة هذه التي تدعيها في انحاء العالم لابناء اسرائيل المشتتين . ان مركزنا الاجتماعي وحياتنا كعرب في اسرائيل يجب ان تكون بشكل يمكن معها اظهارها للعالم كمثال على الديمقراطية الحقيقية ، على كيف يجب ان تعامل الاقليات ، يهود غيرهم ، في انحاء العالم .

نطلب اليكم بان لا تتركوا هذه الفوضة تفوت . انه دورنا كنبي ، وتداؤكم من الواحد الذي نؤمن به جميعا ، انه اسرائيل . لا تدعو السياسة الضيقة او الساسة او دعاة الحقد يدوسون على هذا النداء . ان حقنا هو قولنا . ونحن نعرف بان حقنا مقدس لديكم انتم ايضا. اعترفوا به وامنحوه ، بكرم كليا ومن دون تردد . ونحن لن نفرط به لاحد او تحت اي ضغط.

ان املنا ما زال قويا بمحاكم العدل عندنا ، وبشعبنا ، شعب اسرائيل ، الذين يؤكدون العدالة وقضيتنا ويحافظون علينا. عندنا ثقة بحكومتنا التي ستمنح هذه العدالة .

ان اقرت وكفربرعم ستكون دائما لسكان اقرت وكفربرعم .

تحيا اسرائيل ! تحيا اقرت ! تحيا كفر برعم .

ونشكركم » ■